تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية

د.نوري منير*

جامعة الشلف– الجزائر

Abstract

As well as the market orientation is relying on the infrastructure and its development, and decrease the restriction on trading and investment, and collapsing the form labor market and leaving the role of the government in the productive sector to be projects are arranged well, and preparing the procedures to the privatization. and accelerating the developing operation in the globalization circumstances and encouraging the industrial sector and dominating of the public sector and though the developing strategy relying on increase the income ration with putting in consideration the importance of prompting the economical aspects under the leadership of private sector and to be matched with the international markets, these procedures required some difficult political reforms.

مقدمة

إذا كان الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام الدول العربية خصوصا والنامية عموما، فان الاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا الاندماج لتحقيق النمو الدائم والرفاه، ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات وحتى الأفراد، وتتمثل ابرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل مما يستدعي تحديث هياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطويع التقنية والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب راس المال الأجنبي، وهذا

* – دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، نائب العميد المكلف بالدراسات وشؤون الطلبة والدراسات العليا بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

المايل: mounir.nouri@caramail.com

بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية التي يواجهها الخاسرون في سباق العولمة والمتمثلة في تزايد معدلات البطالة والفقر والتهميش.

ويعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات، وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، و لها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها للرؤساء والجهات التشريعية ورجال الأعمال، ونذكر على سبيل المثال أن مجلس سياسة التنافسية في الولايات المتحدة يعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية احد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد.وتسعى الدول العربية إلى السير في هذا الاتجاه حيث قامت بعض الدول بإصدار تقارير قطرية عن التنافسية وإنشاء وحدات إدارية متخصصة بتنافسية اقتصادياتها على غرار تونس ،المغرب،مصر والأردن.

أولا: التنافسية؛ مفهومها، أنواعها

1-مفهوم التنافسية: إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية لأنها تحدد معالم الظاهرة ونطاقها وكيفية قياسها وتفسيرها ومعوقات تطويرها، وكذلك مغزاها بالنسبة للسياسة الاقتصادية، ولكن هذا التحديد ليس بالأمر اليسير بسبب تعقد مفهوم التنافسية مثله مثل المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتعددة كالعولمة والتنمية وكذلك بسبب عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسيرها وتحديدها تحديدا علميا دقيقا، ونتيجة لذلك لا يزال مفهوم التنافسية وقياسها خاضعا لمناظرات بين الباحثين والاكادميين تمخض عنها العديد من التعريفات والمؤشرات التي تحاول تحديد وقياس واحد أو أكثر من الأوجه المتعددة للتنافسية؛ فمثلا يرى بعض الباحثين أن التنافسية، على المستوى الوطني تمثل فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أن لها مفهوما ضيقا يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، غير أن تعريف التنافسية على المستوى الجزئي يعتبر اقل تشعبا وتعقيدا من التنافسية الوطنية، فتنافسية المنتج يمكن إدماجها بسهولة في الإطار النظري الذي يفسر السلوك الامثل للمؤسسة والمتمثل في تخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح وأخذا بعين الاعتبار تركيبة السوق وأسعار عوامل الإنتاج والمنتج.

ويصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية، ويصعب أكثر تطويع هذا التعريف لخصائص بلد معين أو منطقة محددة مثل المنطقة العربية، لكن من خلال مسح التعاريف المستخدمة في الأدبيات وبخاصة تلك التي تستند إليها المؤسسات التي تنشر التقارير الدولية للتنافسية

سنعطي صورة أوضح لما يفهم بالتنافسية، وتتفاوت تعاريف التنافسية بشكل كبير بين جهة وأخرى تبعا للمفهوم المعتمد ومن ابرز التعاريف المتداولة مايلي:

-بالنسبة للمنتدى الاقتصادي العالمي"**التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة**"، وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها"**مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد**"

-وبالنسبة للمعهد الدولي للتنمية الإدارية"**التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية(المقدامية)، وبالعولمة والاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف**"، ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

-وبالنسبة لمجلس التنافسية الصناعية الأمريكية"**التنافسية هي مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية**"، ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.

-وبالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**التنافسية الدولية هي المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية**"،كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى "**على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي**".كما تعرف التنافسية الدولية على أنها "**قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية**".

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود فرق مفاهيمي بين **المنافسة والتنافسية**، فإذا كانت التنافسية تعرف على أنها الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للبلد في المجالات التي ينافس فيها مع الأمم الأخرى، فان **المنافسة أو المزاحمة** هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني.أما من ناحية الإطار النظري فيمكن التمييز بين مدرستين في مقاربة تحديد مفهوم التنافسية وقياسها؛ هما مدرسة رجال الإدارة وتركز على جوانب مثل التكلفة والإنتاجية، ومدرسة الاقتصاديين وتركز على الرفاه وعلى جوانب التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاه الأمة مع الأخذ بالاعتبار التداخل والتشابك بين كلا المفهومين، وبالنسبة لمدرسة الاقتصاديين فإنها تربط التنافسية بهدف تحقيق الرفاه المستند إلى

النمو الاقتصادي المستدام، بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على النمو بنسبة أعلى من الاقتصاديات الأخرى ودون التأثر بمشكلات ميزان المدفوعات، وربط التنافسية بالنمو له تسويغه المتعلق بأداء الاقتصاديات المتقدمة، والتي يعوق نموها حجم السوق المحلية من جهة وصعوبة تصريف إنتاجها في السوق الدولية بالاعتماد على المنافسة السعرية وذلك لارتفاع مستويات المعيشة فيها وارتفاع الأجور، ويبقى الحل الأفضل للتنافس عبر رفع الإنتاجية والاختراع في المجالات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بينما تقوم شركاتها بنقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة والتكاليف المتدنية، وتبعا لذلك تستخدم العديد من المؤشرات النوعية والكمية لتقييم ما إذا كان البلد يولد الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه ومدى قدرته في الحفاظ على حصصه في الأسواق وفي تحقيق مداخيل مستديمة ومتزايدة.أما مدرسة رجال الأعمال فتختصر التنافسية بالتفوق في الأسواق الدولية والمحلية، ولا تربطها مباشرة بالرفاه الذي يمكن أن يتحقق من خلال سياسات قد لا تشمل التنافسية في الدرجة الأولى.وأصبحت التنافسية بالنسبة لهذه المدرسة، سياسة وطنية تقاس من خلالها مقدرة البلد على تحقيق التفوق في الأسواق الدولية بالإضافة إلى جاذبيته في استقطاب رؤوس الأموال وتوطين التقنية والمساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية، ويتطلب تبني هذه السياسة العمل على تطوير السياسات الفرعية وتحديث المؤسسات وإحداث تغيير هيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية الحديثة في الأسواق الدولية[1].

واستنادا إلى الانتقادات الموجهة لمفاهيم التنافسية وتعاريفها شديدة العمومية فان تقرير التنافسية العربية سعى إلى بلورة مفهوم محدد يركز أساسا على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية، بما يكفل تحقيق الغرض من التقرير، وهو تقييم قدرة البلدان العربية على التنافس في الأسواق الدولية وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والرفاه المتمثل بدخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة، ومن ثم يكفل التوصل إلى استخلاصات محددة ومفيدة لصناع السياسات، ويحدد التقرير التنافسية على{**أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية**}، ويعتبر قطاعا التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاحم الدول فيما بينها[2] .

2-أنواع التنافسية: تميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية، أهمها:

2-1-تنافسية التكلفة أو السعر؛ فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

2-2-التنافسية غير السعرية، وتشمل؛ التنافسية النوعية التي تعني النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم وعنصر الابتكارية فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية والأكثر ملاءمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع المنافسة.

2-3-التنافسية التقنية؛ حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة.

كما تميز الأدبيات أيضا بين **إنجاز التنافسية وكمون التنافسية و سيرورة التنافسية**؛ إذ يتوجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكامن لأن التركيز على احدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، فالتنافسية الظرفية أو الجارية، تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري[3] .إن تنافسية البلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية، لأن الشركات عليها أن تواجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية للبلدان المنافسة، ومن ثم يتوجب توفير المناخ الملائم للشركات كي تعمل وتنافس، فالمؤسسات والسياسات الفاعلة تستطيع الأمم أن تتنافس من خلالها، يضاف إلى ذلك عدم تطابق مفهوم التنافسية على مستوى الشركة أو الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني،فقد تؤدي بعض السياسات التي تحقق تنافسية الشركة إلى أثار عكسية على تنافسية البلد؛ فالمنافع التي تحققها الشركة من تقليص العمالة مثلا يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقص في الدخل والرفاه العام ناجم عن تزايد البطالة،لذلك فان المناسب أن يجري التحليل على مستويات ثلاثة، وهي مستوى الشركة، مستوى الصناعة أو القطاع ومستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن أن يضاف مستوى التكامل الإقليمي أيضا،فعلى مستوى الشركة تعرف التنافسية على أنها"**القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين،بشكل أكثر كفاءة من الشركات الأخرى**"،وهناك أربعة مؤشرات رئيسية لتنافسية الشركة؛هي **الربحية،تكلفة الصنع،الإنتاجية،والحصة من السوق**.وتعتبر الإنتاجية المعيار الأساسي لقياس تنافسية الشركة أو الصناعة. أما على مستوى القطاع أو فرع النشاط الاقتصادي أو العناقيد التي تجمع الأنشطة فيمكن إجراء تحليل التنافسية شريطة أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى والاختلافات بين مؤسسات القطاع محدودة، وتشمل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر الشركات وأحجامها..الخ، وتقيم تنافسية فرع النشاط مقارنة بفروع الأنشطة في البلدان أو الأقاليم الأخرى، ويعتبر فرع النشاط تنافسيا عندما يتضمن شركات تنافسية إقليميا ودوليا أي شركات تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة، وتنطبق غالبية

مقاييس تنافسية الشركة على تنافسية فرع النشاط، وتشمل المقاييس المعتمدة التكاليف والإنتاجية والميزان التجاري والحصة من السوق الدولية، والميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر التجارة داخل نفس الصناعة..الخ.

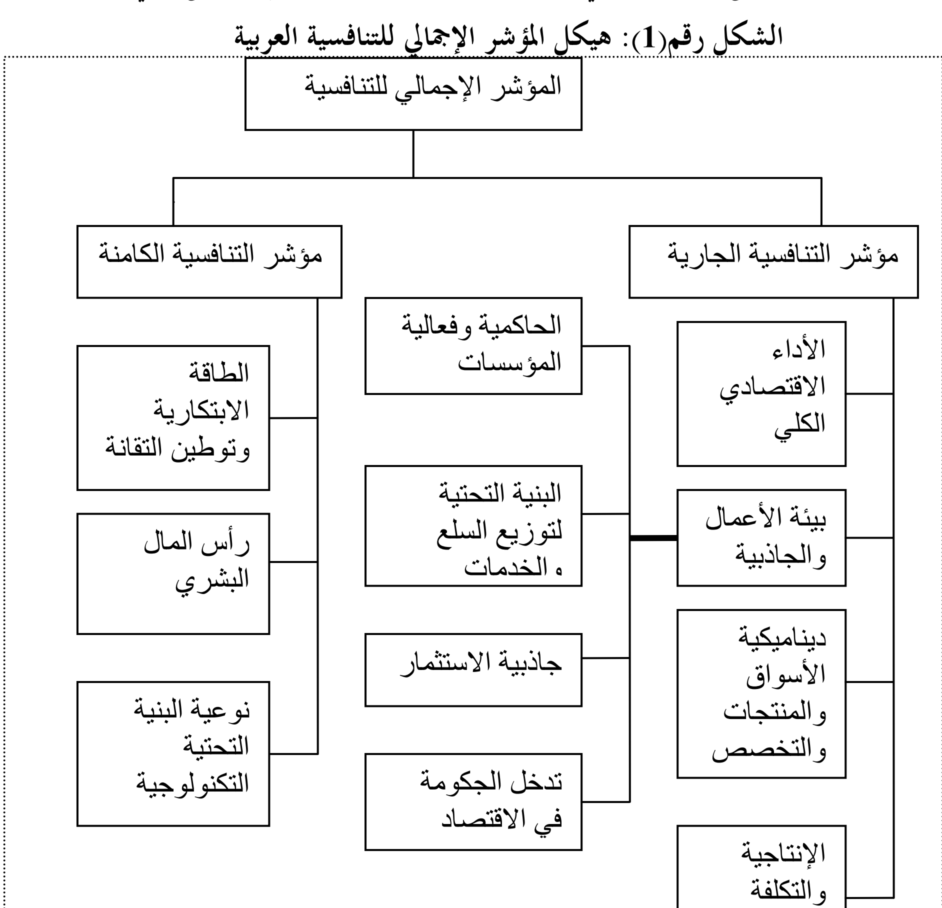
وفيما يتعلق بتنافسية البلد هناك من يرى أنها يجب ألا تختزل إلى مفهوم يشبه التنافسية بين الشركات لأن مصالح الدول بالنسبة للتجارة الخارجية أو التدفقات المالية ليست متضاربة بالطريقة نفسها، كما يرى البعض انه لايمكن اختزال التنافسية الوطنية في معايير ضيقة مثل حصة السوق لأن ذلك يؤدي حتما إلى تحليل مضلل، إذ لابد أن تقترن تلك الحصة بمستوى الأداء وزيادة الدخل وعدم تدهور ميزان المدفوعات الخارجية وعدم زيادة أعباء الديون على المدى الطويل، كما يفترض ألا تكون مستندة إلى صادرات المواد الخام والموهبات الطبيعية، مع ذلك فان الحصة في السوق أو الحصة في التدفقات المالية تعتبر جوهرية في مفهوم التنافسية حتى على مستوى الدولة[4].

ثانيا:التنافسية في الدول العربية[5]

1- المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة وانفتاح الاقتصادات وتحرير الأسواق، ويدمج مفهوم التنافسية بين اعتبارات المديين القصير والبعيد لذلك فان محددات التنافسية يجب أن تقسم بدورها أيضا إلى محددات آنية قصيرة المدى ومحددات كامنة طويلة المدى،ويعني ذلك أيضا أن مفهوم التنافسية هو بالضرورة مفهوم ديناميكي وليس ساكنا،وتعرف التنافسية العربية"**على أنها الأداء الحالي والكامن للاقتصاد العربي في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية**"[6]،ويتميز هذا التعريف للتنافسية عن غيره بأنه يحصرها في نطاق أنشطة محددة ذات صلة مباشرة بالتنافسية وفي الوقت نفسه يحقق الربط مع إطار نظري واضح من الاقتصاد الدولي والصناعي، وهو أكثر دلالة من حيث السياسة الاقتصادية التي يتعين إتباعها، ويتم التمييز بين **التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة**[7] باعتبار أن الأولى لا تضمن بالضرورة الثانية، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، وتعني التنافسية الكامنة القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية، وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فان الغرض هو الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط، إذ من المعروف أن ارتفاع التنافسية الجارية، مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها، لا تضمن الحفاظ عليها ما لم تتوافر للبلدان عناصر ديناميكية تشكل أساس استدامة القدرة التنافسية في العالم المتغير بل سريع التغير،ويدخل في

هذه العناصر التعليم، والبحث والتطوير، وبيئة الابتكار والبنية التحتية التقنية،وعلى الرغم من صعوبة توافر البيانات حول هذه المناطق بالقياس إلى ما يمكن توافره من مؤشرات حول التنافسية الجارية،كان لابد من وتوجيه قدر من الاهتمام إلى هذه العناصر.وكان لابد من السعي لقياس القدرات التنافسية العربية ووضع المؤشرات التي تقيم هذه القدرات من مختلف جوانبها ووفق العديد من التوجهات النظرية والعملية في مجال التنافسية، وبالقدر الذي يسمح فيه توافر البيانات وفي إطار بناء مؤشر التنافسية العربية،حيث قسم تقرير التنافسية العربية عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسيين:[8] العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية،والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكامنة.ويتكون هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية كما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل رقم(1): هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية



المصدر:تقرير التنافسية العربية 2003، ص.5

2-الوضع الراهن للتنافسية العربية:يبين تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 أن الأقطـــار العربية ذات الدخل المرتفع استطاعت أن تحقق مراتب مرموقة من حيث تنافسيتها الكامنة وهذا ما يؤهلها إلى أن تحسن من الفجوة الأكبر في تنافسيتها الجارية ولاسيما من خـــلال النهوض بالإنتاجية والكفاءة، وبالمقابل نجد الأقطار العربية الأقل دخلا تعـــاني تـــدهورا في تنافسيتها بمكونيها الجاري والكامن، كما هو مبين في الجدول[9].

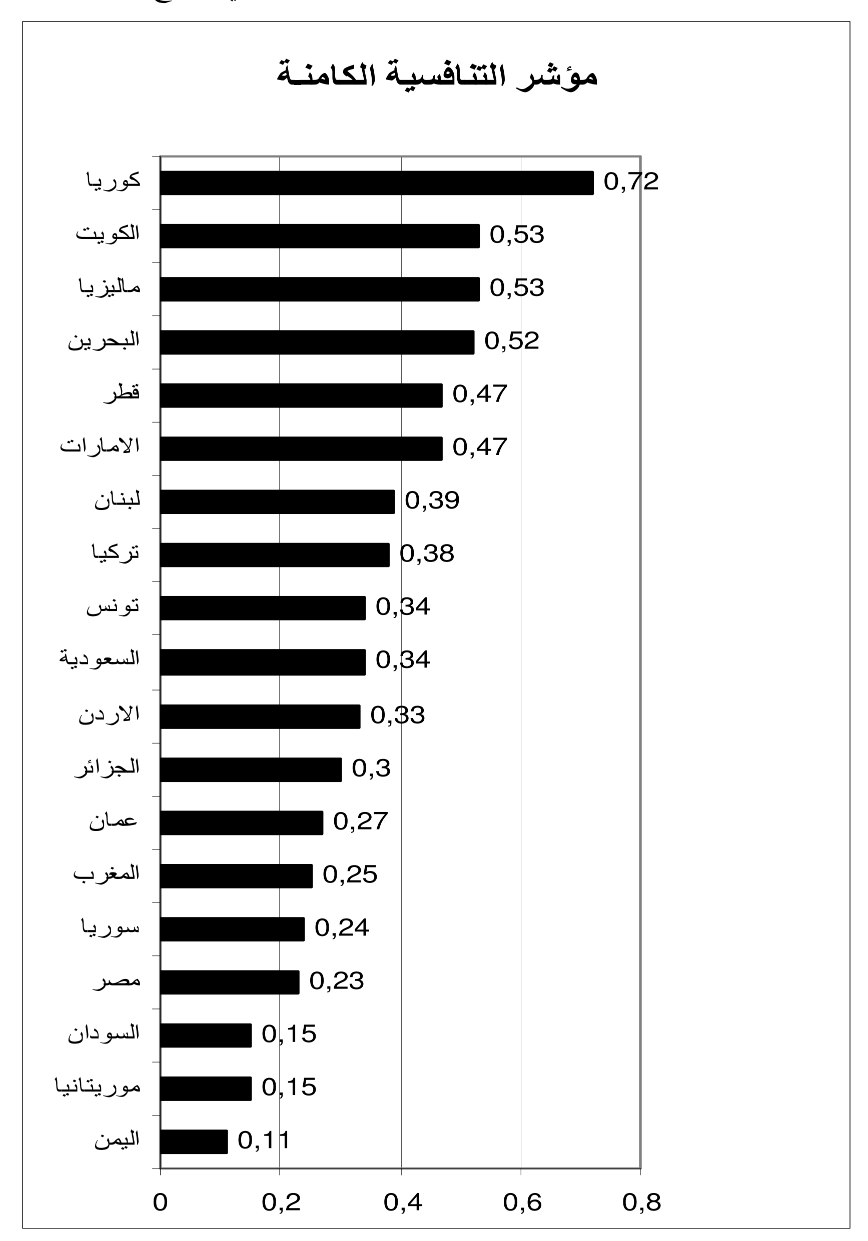
الجدول رقم(1):مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة

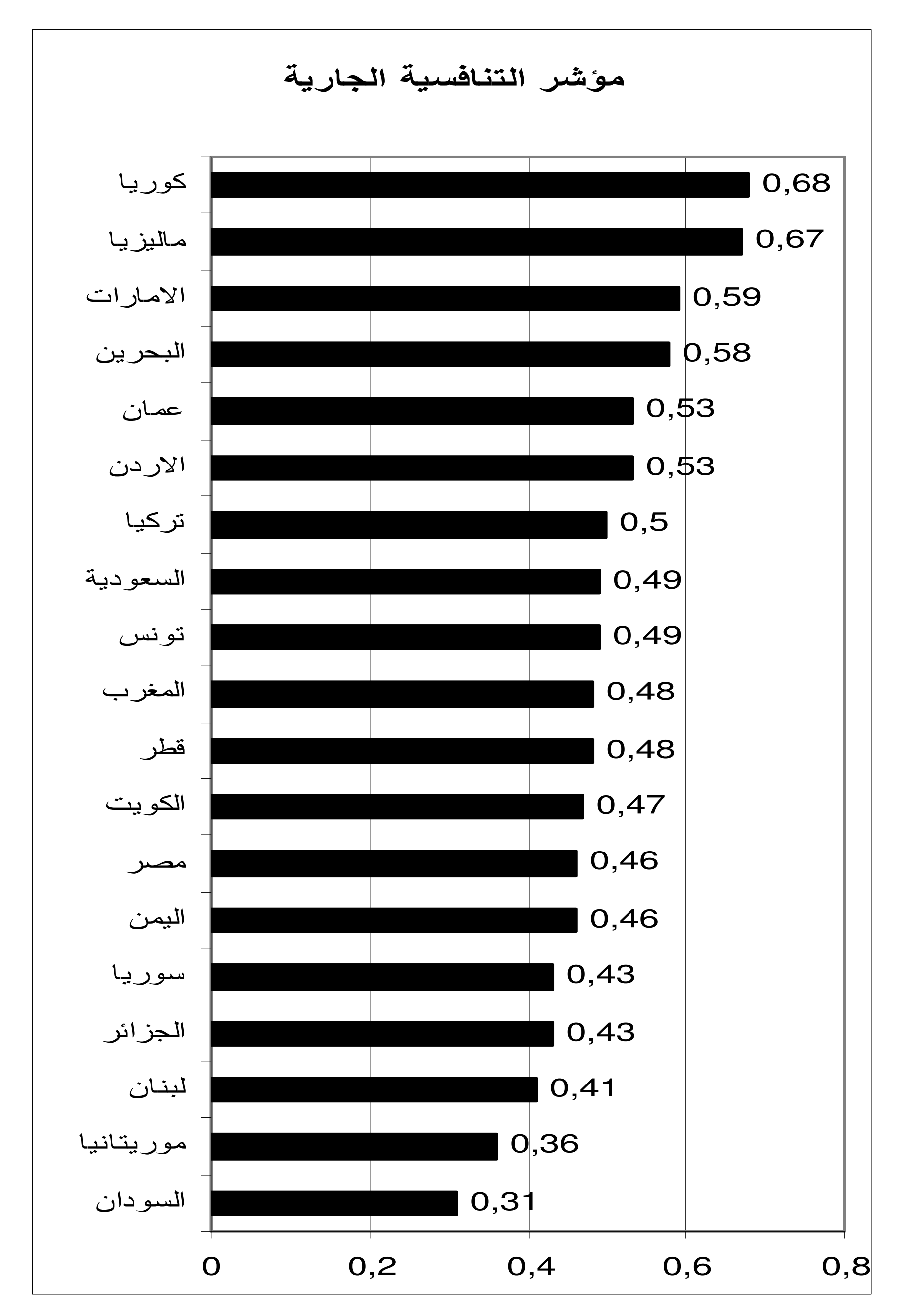
البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
كوريا	0.68	0.72	0.70
ماليزيا	0.67	0.53	0.60
البحرين	0.58	0.52	0.55
الإمارات	0.59	0.47	0.53
الكويت	0.47	0.53	0.50
قطر	0.48	0.47	0.48
تركيا	0.50	0.38	0.44
الأردن	0.53	0.33	0.43
السعودية	0.49	0.34	0.42
تونس	0.49	0.34	0.42
لبنان	0.41	0.41	0.40
عمان	0.53	0.27	0.40
الجزائر	0.43	0.30	0.37
المغرب	0.48	0.25	0.37
سوريا	0.43	0.24	0.34
مصر	0.46	0.23	0.34
اليمن	0.46	0.11	0.28
موريتانيا	0.36	0.15	0.26
السودان	0.31	0.15	0.23

المصدر: المرجع نفسه،ص.3   الأسطر المضللة تشير إلى دول المقارنة.

ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين وهما التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية مكونة بدورها من مؤشرات أولية(انظر الشكل السابق)، واستخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر عوض عملية الجمع وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوافرة، كما حسبت أيضا كل المؤشرات على متوسط الفترة 1990-2000، وذلك لتعزيز صلابة النتائج وتقليل أثار التقلبات الظرفية في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية،التي قد تبعد

مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي[10].والشكل التالي يوضح ذلك.





المصدر : تقرير التنافسية العربية لعام 2003.

–لمعرفة تفاصيل حساب مؤشرات التنافسية العربية الجارية والكامنة بالاعتماد على المقاييس الدولية والعربية السابق شرحها، انظر الملحق.

ثالثا: نتائج المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

لقد تبين من الجداول السابقة، أن كوريا الجنوبية تحتل مرجع الصدارة في الترتيب الإجمالي لمؤشر التنافسية حيث سجلت 0.71، تليها البحرين والكويت والإمارات بتنقيط بجوار 0.50، وكما تبين ان سجل معظم الدول العربية الأخرى يتراوح بين 0.30و0.50 بينما تحصلت السودان واليمن وموريتانيا اقل من 0.3، يظهر هذا التوزيع من الوهلة الأولى ارتباطا بين المستوى الإجمالي للتنافسية ومستوى الدخل، وبخاصة بين اكبر الدول دخلا، على غرار الدول الخليجية،أو أصغرها على غرار اليمن،السودان وموريتانيا، وتقل درجة هذا الارتباط بالنسبة للأقطار العربية متوسطة الدخل مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب.

هذا الارتباط بين الدخل ومستوى التنافسية الإجمالي يتوافق مع تحاليل المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يعتمد على مستوى الدخل ومعدل نموه في بناء مؤشر التنافسية، ولكن تبقى إشكالية السببية قائمة، أي هل الدخل المرتفع هو الذي يسبب تحسن التنافسية عن طريق توافر الموارد لتحديث الاقتصاد وبناء الهياكل الضرورية للتنافسية، أم أن تحسن التنافسية هو الذي يزيد من مستويات الدخل، ويتبين أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة، حيث تعكس هذه النتيجة إلى حد كبير النجاح النسبي الذي حققته هذه الدول في مجال تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة في مجال محاربة التضخم وتقليص العجوزات وتحسين بيئة الأعمال وتحرير التجارة الخارجية مقارنة بالنجاح المحدود لهذه الدول في مجال تحسين البنية التحتية والمعلوماتية وتطوير رأس المال البشري وتوطين التقانة وتطويعها، ففي مجال التنافسية الجارية تحتل كوريا أعلى السلم بدرجة 0.72درجة متبوعة بكل من البحرين والإمارات بدرجة أعلى من 0.6،وعلى الرغم من تقارب هذه البلدان من البلد المرجعي كوريا فان هناك دولا عربية على غرار موريتانيا والسودان أداؤها ضعيف نسبيا على مستوى التنافسية الجارية.أما فيما يخص التنافسية الكامنة فان فجوة الدول العربية مقارنة بكوريا كانت كبيرة.

1– التنافسية الجارية:فيما يتعلق بالتنافسية الجارية للأقطار العربية يمثل تدني نوعية البيئة التحتية والمؤسسات، وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية، كما أن جسامة الفجوة في مجال البنية التحتية مؤشر يعبر عن الصعوبة التي تجدها الأقطار العربية في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتعد هذه البنية إلى جانب بيئة الأعمال

والعوامل المؤسسية، من أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي مجال بيئة قطاع الأعمال والتطور المؤسسي فان غالبية الأقطار العربية مازالت تعاني من تأخر في جهازها الإداري ووجود الفساد فيه وهو ما يعتبر من أهم العناصر المعيقة للاستثمار المحلي والخارجي والمساهمة في زيادة تكلفة المعاملات، بالإضافة إلى دلك فان الدول العربية لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها، كما أنها تركز في مجال الصادرات على سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب العالمي عليها ولا تتأقلم مع تغيرات هذا الطلب، و لم تستطع هذه الدول زيادة تخصصها في إنتاج السلع التي تصدرها، وفي بعض الأحيان تخسر ميزات نسبية ويظهر مؤشر التنافسية الجارية تفاوت الأقطار العربية في أدائها؛ ففي حين نجد مؤشر الإمارات والبحرين قريبا من مؤشر كوريا وماليزيا، نجد في الجانب المقابل موريتانيا والسودان، وقد يعود ذلك إلى اثر تفاوت الدخل، وإذا كان الأداء الاقتصادي الكلي جيدا نسبيا في معظم الدول العربية فان ابرز نقاط الضعف يكمن في البنية التحتية وبيئة الأعمال.وبغض النظر عن ترتيبها العام مع الدول المقارنة وترتيبها الجيد في بعض مكونات التنافسية الجارية، تعاني الدول العربية إشكالية رئيسية على مستوى تذبذب النمو وبغض النظر عن ترتيبها العام مع الدول المقارنة وترتيبها الجيد في بعض مكونات التنافسية الجارية، تعاني الدول العربية إشكاليات رئيسية على مستوى تذبذب النمو وتدني مستويات الإنتاجية، إذ لم تساهم هذه الأخيرة في إحداث النمو بل تراجعت عند عدد كبير من الدول العربية ولاسيما النفطية منها وتبرز مؤشرات النمو خلال التسعينيات تدهورا في معدل النمو في الدول العربية مقابل ارتفاع في متوسط العالم وفي الدول النامية أيضا، مما نعكس سلبا على الناتج القومي للفرد نتيجة للنمو السكاني العربي المرتفع، والسبب الأساسي في تدهور معدلات النمو هو تدني الإنتاجية وتراجع الاستثمارات، وحققت السياسات الاقتصادية في عدد من الدول العربية نجاحات في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل السيطرة على التضخم وخفض عجوزات الموازنة وتحسين الميزان التجاري وتراجع خدمة الدين واستقرار سعر الصرف، إلا أن العديد منها ما زال يعاني معوقات متعددة.

ويبين مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات حجم الهوة بين الدول العربية والدول المقارنة،على غرار كوريا على الرغم من اختلاف أوضاع البلدان العربية في مكونات هذا المؤشر؛ونلاحظ أن أداء الدول العربية متواضعا في مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات(الأساسية)،إذ تبلغ الفجوة عشرة إلى واحد بين كوريا ودولة مثل موريتانيا،وتحتل دول الخليج مكانة مرتفعة بين الدول العربية ولكنها تقل أيضا عن كوريا.وقد بذل عدد من الدول العربية جهودا بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لكن يلاحظ تراجع نصيبها منه كنسبة مئوية إلى العالم أو بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المتجه إلى الدول النامية،وإذا كانت أهميته قد زادت كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية،وتأتي دول الخليج وتونس في مقدمة الدول العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار.وعلى الرغم من التطور السريع في أسواق المال لعدد من الدول العربية فان الأسواق تعاني على العموم محدودية السيولة وصغر الحجم وضعف التكامل بينها من جهة وبينها والجهاز المصرفي من جهة ثانية، وتلاحظ سيطرة المصارف على التمويل من خلال القروض وتوزيعها بحيث لا تشمل الشركات الصغيرة الواعدة وتركز على قطاعات استهلاكية وقصيرة المدى كما تلاحظ قلة مصادر التمويل الأخرى، وبخاصة عبر أسواق الأوراق المالية والسندات.

ويبين مؤشر بيئة الأعمال في التقرير تفاوت الدول العربية الواسع ويأتي في مقدمة الدول التي تتمتع ببيئة أعمال تقترب من دول المقارنة نسبيا الإمارات والبحرين والأردن وعمان،في حين يلاحظ ضعف أداء موريتانيا والسودان في هذا المجال.كما أن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال يحد من تطور الإنتاجية ويزيد انتشار ظاهرة "البحث عن الريع" التي ترفع تكلفة الأعمال، كما أن لعب دور"مشغل الملاذ الأخير"، يحدث تشوهات في خيارات الأفراد ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية وهذا ما ينتج المهارات غير المطلوبة من سوق العمل ويتسبب في تدني الإنتاجية، إن تدخل الحكومة في الاقتصاد شائع في العدد من الدول العربية ولكن يصعب قياسه لعدم توافر بيانات كافة عن شركات القطاع العام[11].

ويبين التقرير تواضع الإنتاجية بل تدهورها في معظم البلدان العربية من ناحية، والاختلاف الواسع بين إنتاجية العامل والإنتاجية الكلية للعوامل حتى في البلد الواحد من ناحية أخرى.وإذا كان من الصعب قياس التكلفة فان بعض جوانبها مثل تكلفة وحدة العمل وتكلفة رأس المال والضرائب والجمارك، تشير إلى ارتفاع تكلفة الأعمال مما يؤثر في الميزة النسبية التنافسية، وقد تميزت معدلات الضريبة على أرباح الأعمال في الدول العربية عموما بالانخفاض،كما أدت برامج تحرير التجارة الخارجية إلى انخفاض المعدلات الجمركية وتقليل الفوارق بين السلع المختلفة،وقد بين مؤشر التكلفة والإنتاجية اقتراب بعض الدول العربية،كالكويت والبحرين وعمان من دول المقارنة الرئيسية،ولكن تبقى دول أخرى مثل المغرب والجزائر والسودان بحاجة إلى العديد من الإجراءات لدعم الإنتاجية وتقليص التكلفة.وتتفاوت هياكل الأسواق في الدول العربية بين مجموعة الدول النفطية والدول ذات الاقتصاديات المتنوعة والدول الأخرى ضعيفة البنية الاقتصادية وقليلة التنوع فيها، ففي الدول النفطية نجد هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وضعف الصناعات الأخرى وتعرضها لمنافسة الواردات الحادة في حين نجد في دول الاقتصاديات المتنوعة مزيجا من الصناعات الصغيرة أو ذات الكثافة العمالية والمنحصرة في سلع تقليدية ذات أسواق مشبعة،كما تتميز

تلك الأسواق بارتفاع معدلات الحماية وبعدم المنافسة فيها.وتتصف الصادرات العربية بصفة عامة بقلة تنوعها وبضعف محتواها التقني ومحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الخارجية في العالم وازدياد مساهمتها في الناتج المحلي فيه، وتصدر الدول العربية أكثر مما تصدره الدول النامية وتشكل المجموعة الأوربية اكبر شريك تجاري لها، كما تمثل الدول الصناعية اكبر مصدر للواردات العربية، أما التجارة البينية العربية فهي ضعيفة على العموم ولا تتجاوز 10% ويشكل الوقود المعدني والموارد الأولية الأخرى والصناعات ذات الكثافة في عنصر العمل ابرز محتويات الصادرات العربية كما تتميز الدول العربية بدرجة منخفضة من التجارة داخل الصناعة وهو ما يشير إلى تواضع التخصص[12].ويشير المؤشر المركب لديناميكية الأسواق والتخصص إلى تقدم بعض دول الخليج كالإمارات والكويت والبحرين إلى أماكن تقترب من دول المقارنة مثل كوريا وماليزيا، إلا أن عددا من الدول العربية مثل سوريا واليمن ولبنان والسودان يحتاج إلى مراجعة بعض المكونات التي احتواها المؤشر مثل الاندماج التجاري والمالي، تحقيقا لزيادة فرصها في دعم القدرة التنافسية.

2-التنافسية الكامنة: فيما يتعلق بالتنافسية الكامنة فان الدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة الفجوة الرقمية نتيجة التطور المحدود في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة الناجم بدوره عن ضعف كبير في البنية التحتية التقنية وعدم تطور قطاع الاتصالات ونقص الاستثمارات فيه، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يدل على ايلاء أهمية لتطوير الطاقة الابتكارية،ولم يكن مؤشر تطور رأس المال البشري أحسن حالا،إذ ما زالت معدلات الأمية مرتفعة ومستوى المهارات مقاسا بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة يعتبر اقل المستويات في العالم النامي،كما أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل،أعلى من متوسط الفجوة في الدول النامية،وبما أن مستوى التنمية البشرية مرتبط بشكل طردي مع التنافسية العربية فان توقعات التنافسية العربية في السنوات المقبلة هي اقل من نظيراتها في دول العالم النامي التي حققت مستويات تعليم أفضل.

وتفيد المؤشرات على الرغم من ارتفاع متوسط الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع متوسط الدول النامية، أن الدول العربية تولي أهمية اكبر للكم على حساب الكيف، وهذا ما نتج منه تدن في نوعية التعليم، تكمن أهمية مؤشراته في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وتواضع نتائج الدول العربية في المناظرات الدولية للعلوم، وهذا لا يخدم أغراض التنافسية والقدرة على اقتحام الأسواق الدولية في المستقبل، ومن بين المؤشرات الإضافية على تدهور نوعية التعليم ضعف علاقته بسوق العمل وتدني العائد على هذا التعليم وارتفاع معدلات البطالة مما يدل على إنتاج "المهارات خطأ".إن منظومة التعليم تفتقر إلى المرونة التي تقتضيها حاجات التطور العلمي والتقني السريع من القوى البشرية الكفؤة ورفع

مستوى هذه القوى وإعادة تأهيلها،في حين أن التقنية أو السلع الكثيفة المهارات والتقنية أصبحت هي السلع التي يزيد الطلب العالمي عليها،فان المكون التقني في صادرات الأقطار العربية ما زال ضعيفا ويعتمد في أحسن الأحوال على سلع مثل الكهربائيات وصناعة الأدوية والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المتواضعة وذات الترابط الخلفي والأمامي الضعيف مع بقية القطاعات،كما أن هناك ضعفا في ثقافة الجودة الكاملة،حيث أن اعتماد وسائل الإدارة الحديثة واستخدام التقنية في النهوض بنوعية السلع المنتجة مازال متواضعا جدا،وثمة حاجة ملحة في المنطقة العربية لتبني ثقافة الإتقان وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العالمية والأذواق التي من دونها يصعب الحفاظ على الأسواق المحلية ذاتها،وبالنظر إلى شهادات الايزو الموزعة على الأقطار العربية مقارنة بالدول الأخرى،ويظهر بان النهوض بالجودة كاستراتيجية طويلة المدى لتحسين القدرات التنافسية مازال هدفا غير عال في سلم اولويات الأقطار العربية[13].

ومن ناحية أخرى تعاني الدول العربية عددا من المشكلات في ميدان العلم والتقنية بدءا من الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات مجالات البحث ونوعية مخرجاته وتطبيقاته، وانتقالا إلى ضعف الصلات الأساسية بين العلم والتقنية، كما أن هناك ضعفا في الصلة الوظيفية بين وظائف توليد المعرفة العلمية والتقنية ونشرها ونقلها واستخدامها، الأمر الذي لا يخدم رفع القدرات التنافسية لهذه البلدان، إذ أن تغير الهيكل التقني لصادرات أي قطر مرتبط بمقدار اكتساب التقنيات وتوطينها وتطويرها وصولا إلى توليدها.

و لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك، في اقتصاد تنافسي معولم إلى ترسيخ **مبدأ الجودة/التميز**، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف، ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وإبداع أشكال التميز والإتقان في المنافسة، وهذا ما يستدعي حدا أدنى من التكوين لفئة العمالة المنفذة، وفي المنافسة من خلال التميز، تصبح الأهمية منصبة على تطوير الموارد البشرية المرتفعة في المستوى والتميز في الإدارة والبحوث والتصميم والإنتاج والتسويق...الخ.

رابعا: المؤشرات الأساسية للتنافسية الجارية

يعالج هذا المحور مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر بيئة الأعمال ومؤشر جاذبية الاستثمار.

1-مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:يعكس المؤشر المركب للأداء الاقتصادي الكلي التعادل النسبي للأداء العربي مقارنة بدول المقارنة على الرغم من أن كوريا حققت أحسن تنقيط ب0.72 لكن في حين عكست معدلات الاستثمار الحقيقي في كوريا معدلات نمو

مرتفعة، لم يكن الحال كذلك لعدد كبير من الأقطار العربية،حيث كانت معدلات النمو منخفضة لنفس مستويات الاستثمار مما يعكس تدني في الكفاءة والعائد على الاستثمار في الدول العربية، أما في مجال التضخم فتطبيق السياسات الحذرة أدى إلى تقارب الأداء في اغلب البلدان باستثناء تركيا والسودان التي ما زالت تشهد معدلات تضخم مرتفعة نسبيا،وفيما يتعلق باستقرار سعر الصرف فان الدول الخليجية التي لها سعر صرف ثابت على فترة طويلة أحرزت أعلى تنقيط لكن بالمقابل تحصلت على أدنى أداء في مجال تغيير العملة، وتعتبر تركيا الوضع المقابل للدول الخليجية حيث تتمتع بعدم استقرار العملة وارتفاع معدل تغيرها،وكما هو واضح من الجدول التالي،فان اغلب الدول العربية تركز على استقرار العملة أكثر من تنافسيتها؛ إذ أن متوسط الاستقرار 0.84 ومؤشر التنافسية 0.21.[14]

أما مجال التوازنات الكلية فان السياسات الحذرة أدت أيضا إلى تقارب الأداء باستثناء دولة لبنان التي مازالت تعرف تدهورا ملحوظا في ميزانها الجاري والناجم عن السياسات التوسعية الناجمة عن متطلبات إعادة الأعمار وعدم مقدرتها على التحكم في ميزان المدفوعات.وفي مجال عجز الموازنة نجد اغلب الدول العربية تتقارب في أدائها، وهو أداء جيد مقارنة بكوريا التي تحظى بأحسن أداء لكن يتدهور هذا الأداء نسبيا في تركيا والإمارات ويصل إلى مستويات حرجة في حالة الكويت ولبنان، وقد أدرج دور سعر الصرف في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي وفق معيارين.

الأول:متعلق بمدى استقرار سعر الصرف، الذي يعتبر مؤشر مخاطرة يؤخذ كمتغير أساسي في الحساب الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي.

والثاني: يركز على معدل تخفيض العملة السنوي الذي يعتبر احد محددات التنافسية حيث أن التدهور/التحسن الاسمي هو احد العوامل الأساسية في حساب الاستقرار فقد اخذ الانحراف المعياري للتغيرات الشهرية حول المستوى السنوي لسعر الصرف.

وقد يبدو هذان المعياران متنافرين، لكن استقرار قيمة العملة الحقيقية عند مستويات تنافسية وتغييرها وفق تطور الأساسيات الاقتصادية وظيفة مهمة في التنافسية والجاذبية.والجدول التالي يبين مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومكوناته.

2–مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته: تشكل بيئة الأعمال والجاذبية مع قطاع التجارة الخارجية المجال الذي تنعكس فيه بصفة أساسية التنافسية العربية،وفي هذا الإطار طور مؤشر بيئة الأعمال بشكل مفصل ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تقيس أداء الدول العربية في مجال الحاكمية وفعالية المؤسسات وجاذبية الاستثمار وأخيرا تدخل الحكومة في الاقتصاد،ويبين الجدول التالي جملة المؤشرات الفرعية المكونة لبيئة الأعمال والجاذبية.

الجدول رقم(3): مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته

البلد	مؤشر البنية التحتية الأساسية	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	مؤشر الحاكمية	مؤشر جاذبية الاستثمار	مؤشر بيئة الأعمال
الجزائر	0.22	0.48	0.31	0.33	0.34
الأردن	0.34	0.49	0.63	0.41	0.47
الامارات	0.42	0.90	0.48	0.50	0.57
البحرين	0.37	0.46	0.74	0.57	0.53
السعودية	0.29	-	0.50	0.47	0.42
السودان	0.13	-	0.04	0.16	0.11
الكويت	0.49	0.09	0.51	0.46	0.39
المغرب	0.29	0.50	0.60	0.33	0.43
اليمن	0.10	0.50	0.34	0.42	0.34
تونس	0.29	0.45	0.54	0.43	0.43
سوريا	0.13	0.30	0.52	0.33	0.32
عمان	0.23	0.48	0.66	0.41	0.44
قطر	0.50	-	0.48	0.36	0.45
لبنان	0.21	0.52	0.23	0.38	0.34
مصر	0.34	0.48	0.43	0.38	0.41
موريتانيا	0.07	-	0.6	0.29	0.18
تركيا	0.27	0.63	0.54	0.34	0.45
كوريا	0.70	0.81	0.83	0.57	0.73
ماليزيا	0.45	0.69	0.69	0.71	0.64

المصدر:المرجع نفسه،ص.41

3-مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات:قيست الحاكمية وفعالية المؤسسات في المؤشر بثلاثة مؤشرات أولية وهي البيروقراطية والفساد الإداري واحترام النظام العام،وقد جمعت هذه البيانات بالاستناد إلى بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية،بحساب متوسط البيانات الشهرية لحساب متوسط سنوي ومنه حسب متوسط إجمالي بعد تنميطها وفق المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر،وتدل نتائج هذا المؤشر كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم(4):مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات ومكوناته

البلد	الفساد الإداري	احترام القانون العام	البيروقراطية	مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات
الجزائر	0.49	0.14	0.31	0.31
الأردن	0.74	0.58	0.59	0.63
الإمارات	0.26	0.56	0.63	0.48
البحرين	0.68	0.86	0.68	0.74
السعودية	0.19	0.78	0.54	0.50
السودان	0.06	0.06	0.00	0.04
الكويت	0.44	0.67	0.42	0.51
المغرب	0.52	0.80	0.48	0.54
اليمن	0.45	0.28	0.29	0.34
تونس	0.52	0.62	0.48	0.54
سوريا	0.69	0.62	0.26	0.52
عمان	0.52	0.77	0.68	0.66
قطر	0.19	0.82	0.42	0.48
لبنان	0.14	0.39	0.17	0.23
مصر	0.40	0.43	0.48	0.43
موريتانيا	–	–	–	–
تركيا	0.44	0.50	0.68	0.54
كوريا	0.86	0.63	1.00	0.83
ماليزيا	0.79	0.60	0.69	0.69

المصدر:المرجع نفسه،ص45

من خلال نتائج هذا الجدول نجد أن مملكة البحرين تحتل مكانا جيدا وهو يقارب مكانة كوريا، وتعتبر الأردن وعمان من الدول ذات الأداء المقبول،في حين تأتي معظم الدول العربية في مجموعة الأداء المتواضع،ويحتل أداء الجزائر واليمن ولبنان والسودان مستوى يعكس وجود قيود حادة أمام تحسين بيئة الأعمال؛ففي حالة الجزائر واليمن يشكل احترام القانون والنظام والبيروقراطية العائق الأساسي في مجال الحاكمية،في حين يعتبر أداء السودان ولبنان متدنيا في مجال الفساد الإداري الذي تعانيه اغلب الدول العربية بدرجات متفاوتة،أما باقي الدول العربية فان أداءها المرتفع يركز على محور احترام القانون والنظام العام،في حين كان أداؤها ضعيفا في مجال البيروقراطية والفساد الإداري وبصفة عامة،على الرغم من حصول تقدم عام خلال السنوات الأخيرة في بعض المؤشرات المؤسسية فان الدول العربية مازالت دون المتوسط العالمي وبخاصة ما يتعلق بمؤشرات الفساد ونوعية الجهاز الإداري.

4-مؤشر جاذبية الاستثمار: إن الأداء العربي المتواضع في مجال استقطاب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، والذي يلخص تطور بيئة الأعمال يعكس إخفاق الدول العربية في أن تكون قطبا جذابا يستفيد من هذا الاستثمار في مجال صناعة السلع التحويلية عبر نقل المعارف والتكنولوجية والأموال ويمكن استثناء تونس من هذه القاعدة،التي لها مؤشر أداء مرتفع على الرغم من تواضع أداء سوق الأوراق المالية فيها،كما أن البحرين تتميز بأداء جيد يضاهي مستوى تونس، أما السعودية وعمان ومصر والأردن فإنها اقل بكثير من الدولتين المذكورتين سابقا لكن أداءها جيدا قياسا ببقية الدول.[15]
أما ما تعلق بجاذبية الاستثمار ومستوى تطور النظام المالي، فتقاس هذه الجاذبية بمستوى تطور الأسواق المالية من خلال مؤشرات الرسملة والسيولة، وبمستوى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار المحفظة المالية ومستوى الضرائب وحصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي ومستويات الجدارة الائتمانية الكلية مقاسة بالمؤشر العام لنوعية المؤسسات وكذلك المؤشر الجزئي من هذا المؤشر العام الذي يقيس جاذبية الاستثمار.والجدول التالي يوضح مؤشر جاذبية الاستثمار ومكوناته في الدول العربية ودول المقارنة وهي تركيا و كوريا وماليزيا. إن النتائج الرقمية لهذا المؤشر الجزئي في الجدول التالي تعكس بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بطبيعة أسواق المال والاستثمار الأجنبي المباشر فلا توجد دولة واحدة لها أداء متميز عن باقي الدول حيث الأداء موزع على الدول بين المؤشرات، فباستثناء أداء مملكة البحرين الذي يضاهي أداء كوريا فان أداء الدول الأخرى منخفض، واغلب الدول العربية لها أداء متوسط، وتعاني الجزائر،المغرب،السودان،سوريا وتركيا تواضعا في الأداء في مجال جاذبية الاستثمار،وعندما نعود إلى تفاصيل المؤشر يظهر أن هنالك ثلاث دول ليس لها سوق أوراق مالية وهي،موريتانيا،سوريا واليمن،هذا بالإضافة إلى أن الجزائر التي أنشأت أخيرا سوقها للأوراق المالية.

وبالنظر إلى مؤشرات الأسواق المالية العربية من حيث حجم السيولة، يتبين أن أغلب الأسواق ضحلة وسيولتها بسيطة مقارنة بحجمها وتنفرد الكويت عن هذه القاعدة حيث أن لها مستوى سيولة معتبرا مقارنة بحجم السوق.

الجدول رقم(5): مؤشر جاذبية الاستثمار ومكوناته

البلد	حجم الأسواق المالية	سيولة الأسواق المالية	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	جاذبية الاستثمار	مؤشر الجدارة الائتمانية	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر جاذبية الاستثمار
الجزائر	–	–	0.06	0.10	0.49	0.44	0.11	0.81	0.33
الأردن	0.40	0.21	0.20	0.61	0.66	0.81	0.18	0.26	0.41
الإمارات	–	–	0.05	0.28	0.68	0.81	0.22	0.96	0.50
البحرين	0.66	0.09	0.74	0.66	0.66	0.78	0.20	0.73	0.57
سعودية	0.21	0.09	0.30	0.51	0.69	0.79	0.20	0.94	0.47
السودان	0.5	0.00	0.05	0.00	0.08	0.01	0.20	0.88	0.16
الكويت	0.35	0.48	0.00	0.36	0.52	0.79	0.20	0.99	0.46
المغرب	0.11	0.04	0.14	0.37	0.69	0.81	0.21	0.25	0.33
اليمن	–	–	–	0.01	0.59	0.68	0.17	0.67	0.42
تونس	0.04	0.02	0.88	0.53	0.79	0.86	0.27	0.05	0.43
سوريا	–	–	0.11	0.05	0.39	0.77	0.20	0.47	0.33
عمان	0.11	0.09	0.34	0.18	0.63	0.91	0.20	0.77	0.41
قطر	0.23	0.02	0.07	0.33	0.84	0.85	0.20	0.37	0.36
لبنان	0.08	0.02	0.03	0.54	0.40	0.48	0.78	0.73	0.88
مصر	0.09	0.04	0.38	0.31	0.74	0.71	0.29	0.47	0.38
موريتانيا	–	–	0.12	0.26	–	–	0.20	0.60	0.29
تركيا	0.11	0.36	0.03	0.14	0.53	0.59	0.53	0.40	0.34
كوريا	0.20	0.86	0.04	0.62	0.67	0.98	0.59	0.57	0.57
ماليزيا	1.00	0.72	0.62	0.97	0.78	0.94	0.20	0.46	0.71

المصدر:تقرير التنافسية العربية،2003،ص.53

الخلاصة:

إن التنافسية ما هي إلا واحد من محددات النمو ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، وعليه كان لابد من اقتراح مفهوم للتنافسية يربطها بالنمو وبالأداء العام للاقتصاد لكن لا يساوي بينهما وعلى الرغم من انه يصعب تحديد دقيق للمجالات أو القطاعات التي تخضع لمنافسة أو مزاحمة بين الأقطار فان هناك قطاعات بحكم طبيعتها تدخل بشكل واضح ضمن هذا الإطار فالأقطار عادة ما تتنافس مثلها في ذلك مثل الشركات داخل القطر نفسه على حصص مستديمة في السوق؛فصادرات أي قطر تتنافس مع صادرات أقطار أخرى لاقتحام أسواق معينة،وكذلك تتنافس السلع والخدمات المستوردة مع السلع والخدمات المنتجة محليا،كما أن الأقطار تتنافس للحصول على اكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في المحفظة أو القروض،ويبرز من هذا أن مفهوم التنافسية ليس مفهوما قصير المدى يقتصر فقط على تحسن الحصص في السوق في فترة وجيزة،بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة

بصفة خاصة على المدى الطويل بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالـــة مســـتمرة وليست ظرفية وقد تبين لنا مايلي:

-هناك ارتباط واضح بين الدخل ومستوى التنافسية الإجمالي، ولكن تبقى إشكالية السببية قائمة، أي هل الدخل المرتفع هو الذي يسبب تحسن التنافسية عن طريق تـــوافر المـــوارد لتحديث الاقتصاد وبناء الهياكل الضرورية للتنافسية، أم أن تحسن التنافسية هو الذي يزيـــد من مستويات الدخل.

- ويتبين أن أداء الدول العربية في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائهـــا في التنافســـية الكامنة، حيث تعكس هذه النتيجة إلى حد كبير النجاح النسبي الذي حققته هذه الدول في مجال تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الصارمة في مجال محاربة التضـــخم وتقلـــيص العجوزات وتحسين بيئة الأعمال وتحرير التجارة الخارجية مقارنة بالنجاح المحـــدود لهـــذه الدول في مجال تحسين البنية التحتية والمعلوماتية وتطوير رأس المال البشري وتوطين التقانـــة وتطويعها.

-من خلال بعض المؤشرات الفرعية المتوفرة مثل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلـــي أو نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي أو حصة استثمارات القطاع العـــام يتـــبين كـــبر التدخل الحكومي في الدول العربية بالقياس إلى دول المقارنة، وعلى الرغم من التشـــوهات التي يحدثها بعض أوجه التدخل الحكومي،فان هناك مجالات في الإنفاق الحكومي قد تكون مواتية للتنافسية إن اتجهت إلى بنود التعليم والتدريب والبحث العلمي والصـــحة والبنيـــة التحتية الأساسية والمعلوماتية ويمثل ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التكلفة احد المحاور المهمة في دعم القدرات التنافسية ورفع معدلات الكفاءة التقنية والتوظيفية في الاقتصاد..

- فيما يتعلق بالتنافسية الجارية للأقطار العربية يمثل تدني نوعية البيئة التحتية والمؤسســـات، وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهـــم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية، كما أن جسامة الفجوة في مجـــال البنيـــة التحتية مؤشر يعبر عن الصعوبة التي تجدها الأقطار العربية في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

-فيما يتعلق بالتنافسية الكامنة فان الدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة الفجوة الرقميـــة نتيجة التطور المحدود في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة الناجم بدوره عـــن ضعف كبير في البنية التحتية التقنية وعدم تطور قطاع الاتصالات ونقص الاستثمارات فيه، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يدل على ايلاء أهمية لتطوير الطاقة الابتكارية،و لم يكن مؤشر تطور رأس المال البشري أحسن حالا،إذ ما زالت معدلات الأميـــة مرتفعـــة

ومستوى المهارات مقاسا بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة يعتبر اقل المستويات في العالم النامي،كما أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل،أعلى من متوسط الفجوة في الدول النامية.

– ومن ناحية أخرى تعاني الدول العربية عددا من المشكلات في ميدان العلم والتقنية بدءا من الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات مجالات البحث ونوعية مخرجاته وتطبيقاته، وانتقالا إلى ضعف الصلات الأساسية بين العلم والتقنية، كما أن هناك ضعفا في الصلة الوظيفية بين وظائف توليد المعرفة العلمية والتقنية ونشرها ونقلها واستخدامها، الأمر الذي لا يخدم رفع القدرات التنافسية لهذه البلدان، إذ أن تغير الهيكل اتقاني لصادرات أي قطر مرتبط بمقدار اكتساب التقنيات وتوطينها وتطويرها وصولا إلى توليدها.

– لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك، في اقتصاد تنافسي معولم إلى ترسيخ مبدأ الجودة/التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف،ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وإبداع أشكال التميز والإتقان في المنافسة، وهذا ما يستدعي حدا أدنى من التكوين لفئة العمالة المنفذة،وفي المنافسة من خلال التميز،تصبح الأهمية منصبة على تطوير الموارد البشرية المرتفعة في المستوى والتميز في الإدارة والبحوث والتصميم والإنتاج والتسويق...الخ.

–إن للدول العربية إمكانيات تنافسية لا بأس بها من حيث الأداء الاقتصادي الكلي على الرغم من تدهور معدلات النمو فيها، وذلك بفضل نجاح سياسات التثبيت والاستقرار الاقتصادي فيها.

– إن الأداء العربي المتواضع في مجال استقطاب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، والذي يلخص تطور بيئة الأعمال يعكس إخفاق الدول العربية في أن تكون قطبا جذابا يستفيد من هذا الاستثمار في مجال صناعة السلع التحويلية عبر نقل المعارف والتكنولوجية والأموال ويمكن استثناء تونس من هذه القاعدة، التي لها مؤشر أداء مرتفع على الرغم من تواضع أداء سوق الأوراق المالية فيها، كما أن البحرين تتميز بأداء جيد يضاهي مستوى تونس، أما السعودية وعمان ومصر والأردن فإنها اقل بكثير من الدولتين المذكورتين سابقا لكن أداءها جيدا قياسا ببقية الدول.

الـــهوامـــش

1–تعبر أبحاث مايكل بورتر من جامعة هارفارد الأمريكية بدقة عن تفكير مدارس إدارة الأعمال حيـــث ساهمت هذه الأبحاث في تطوير مفهوم الميزة التنافسية التي تقوم على استراتيجيات تعزيز تنافسية البلـــدان بالاعتماد على الاختراع والإنتاجية والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعيته بدلا من الاعتماد علـــى الميـــزة النسبية المتمثلة في امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي.

2–رؤية المعهد العربي للتخطيط(2003).

3–المرجع نفسه،ص.7

4– تقاس التنافسية الوطنية بجملة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية والمالية، وهي تقسم إلى جزئيين؛ الأول مؤشرات التنافسية الجزئية، والثاني مؤشرات التنافسية المركبة؛ وتستند المؤشرات الجزئيـــة إلى معـــايير أو متغيرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية، ومن أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالإنتاجية مثل الكفاءة الإنتاجية النسبية،إنتاجية العمالة المتوسطة والحدية،الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتـــاج،أو تلـــك المتعلقة بالتكلفة مثل تكلفة وحدة العمل والتكلفة الحدية لعوامل الإنتاج.وكذلك أداء التجارة الخارجيـــة وبخاصة الصادرات وإدارة سعر الصرف وغالبا ما تجمع هذه المؤشرات الجزئية لبناء المؤشـــرات المركبـــة لتحليل التنافسية على المستوى القطاعي أو الكلي، ومن اشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدوليـــة يمكن ذكر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

5–ان التنافسية ما هي الا واحد من محددات النمو ولا يجب تحليلها او تفسيرها من خلال كل العناصـــر التي تحدد النمو بشكل عام،وعليه كان لابد من اقتراح مفهوم للتنافسية يربطها بـــالنمو وبـــالأداء العـــام للاقتصاد لكن لا يساوي بينهما وعلى الرغم من انه يصعب تحديد دقيق للمجالات أو القطاعـــات الـــتي تخضع لمنافسة أو مزاحمة بين الأقطار فان هناك قطاعات بحكم طبيعتها تدخل بشكل واضح ضمن هـــذا الإطار فالأقطار عادة ما تتنافس مثلها في ذلك مثل الشركات داخل القطر نفسه على حصص مستديمة في السوق؛فصادرات أي قطر تتنافس مع صادرات أقطار أخرى لاقتحام أسواق معينة،وكذلك تتنافس السلع والخدمات المستوردة مع السلع والخدمات المنتجة محليا،كما أن الأقطار تتنافس للحصول على اكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية سواء في شكل استثمارات أجنبيـــة مباشـــرة أو اســـتثمارات في المحفظـــة أو القروض،ويبرز من هذا أن مفهوم التنافسية ليس مفهوما قصير المدى يقتصر فقط على تحسن الحصص في السوق في فترة وجيزة،بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة على المدى الطويل بشكل يجعل تحسن الحصص ففي السوق حالة مستمرة وليست ظرفية،.

6– لقد عرف العالم في العقود الأخيرة تطورات واسعة في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنافسية فقد برزت نظرية النمو الجديدة التي تولي أهمية كبرى للانفتاح والتطور التقني والمعرفة في استدامة النمـــو وبـــرزت كذلك نظرية التجارة الجديدة التي ركزت على دور السياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشـــركات وخلق الميزة التنافسية،ففي مجال التجارة الخارجية يرجع الاهتمام المتزايد بمفهوم القدرة التنافسية إلى نمـــو حصة التجارة في الاقتصاد العالمي بنسب اكبر من نمو الناتج الإجمالي العالمي،وأصبحت التجارة الخارجيـــة تحتل مكانة اكبر في الاقتصاد،حيث بلغ متوسط حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي العـــالمي أكثر من 90% خلال سنة 2000 بعد أن كان في حدود 50% في بداية الســـتينيات مـــن القـــرن الماضي،وباتت التجارة الخارجية نتيجة للعولمة وتبعاتها تعمل تحت ظروف المنافسة غير الكاملة أي اقـــرب لفرضيات النظرية الجديدة للتجارة العالمية،كما أصبح هدف التصدير هاجسا بالنسبة لكـــل دول العـــالم والنامية منها على وجه الخصوص.

7–المعهد العربي للتخطيط(تقرير التنافسية العربية 2003)،الملخص التنفيذي،2003،ص.3.

8–نركز أكثر في هذه المقالة على التنافسية الجارية.لأنها تركز على الأسواق ومناخ الأعمال والتســـويق واستر اتيجيات الشركات والدول في ظل العولمة.

9– المعهد العربي للتخطيط ،المرجع نفسه،ص4

10–مسألة اختيار المؤشر تحددت من خلال محاولة تخطي عقبتين، الأولى تتمثل في اختيار مؤشرات تخول إدراك اكبر عدد ممكن من الأقطار العربية حيث كانت هذه الأقطار شبه غائبة في التقارير الدولية المنشورة حول التنافسية، والثانية الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت إلى التقارير الدولية المذكورة،أما بالنسبة لمسألة الأوزان فقد اتبعت طريقة ترجيح تعطي أوزانا للمؤشرات الأساسية والفرعية بالتناسب مع درجة توافر البيانات حولها،بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بقياس المؤشر المركب للتنافسية،هناك إشكالية في تفسير المؤشر كمعبر عن الوضع التنافسي لأي بلد،فمؤشر التنافسية يعكس بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية،إذا اقتصر حساب هذا المؤشر على مجموعة محدودة من الدول فانه سيعكس الأداء النسبي لهذه الدول فيما بين بينها، ومن ثم لن يعكس بدقة تنافسيتها في الأسواق الدولية بشكل واضح،وقد اعتمد في تقرير التنافسية العربية حل وسط لقياس التنافسية العربية تمثل في اختيار عينة متكونة من ثلاث بلدان هي تركيا،ماليزيا،وكوريا الجنوبية كدول مقارنة مع اعتماد كوريا كبلد يعتبر بمنزلة مرجع تقاس تنافسية الدول العربية بالنسبة له نتيجة لتفوق هذا الأخير في كل مجالات التنافسية ومكوناتها،ونظرا لمكانته المرموقة دوليا مقارنة بالدول النامية من حيث الأداء التنموي العام.ولم يكن بالامكان إدراج كل الدول العربية حيث أنها تتفاوت بشكل كبير في مجال توفر البيانات، ولقد أخذت العناية الكبيرة لإدراج اكبر عدد ممكن من الدول العربية دون التقليل من فعالية النتائج وجودتها، وهكذا فقد احتسب المؤشر لست عشرة دولة تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات المدرجة وهي؛ الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن. ويستند بناء المؤشر على التعريف الذي تبناه فريق التنافسية بالمعهد العربي للتخطيط بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم، وقد انتهج فريق التنافسية بالمعهد طريقة دلفي لتطوير المؤشر وبنائه، حيث اختيرت في البداية قائمة المؤشرات الأولية الممكنة والتي يعتقد أنها تحدد مستوى التنافسية العربية في الأسواق الدولية، وبعد عدة جولات تشاور بين عدد من الخبراء تم الاتفاق على قائمة منقحة ووزعت اثر ذلك المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

11–هناك غياب شبه كلي للدول العربية في تقارير التنافسية الدولية، ففي تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2000 مثلا، بلغ عدد الدول المشمولة 49دولة من بينها30دولة عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و19دولة نامية وحديثة التصنيع،ولا يوجد بينها أية دولة عربية إلا الأردن في الطبعة الأخيرة من التقرير لعام 2003.أما تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي فقد تضمنت دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر، وفي تقرير عام 2002دخلت تونس والمغرب للمرة الأولى ولكن استعدت مصر لعدم توفر معلومات كافية في مجال مسوح الرأي،وقد احتلت تونس المرتبة 32في المؤشر الاقتصادي الجزئي والمرتبة 34في مؤشر نمو التنافسية واحتلت المغرب المرتبة 48 والمرتبة 55 في المؤشرين على التوالي، أما الأردن فاحتلت المرتبتين 54و47.كما ظهرت ثلاث دول عربية هي تونس ومصر والمغرب في تقرير التنافسية في إفريقيا لعام 2001/2000،وهو التقرير الثاني الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي،حيث صدر التقرير الأول عام 1998،شمل التقرير 26دولة افريقية أدرجت منها 22دولة فقط في المؤشر لاستيفائها البيانات.وقسم التقرير الدول إلى ثلاث مجموعات هي:عالية التنافسية،ومتوسطة التنافسية،ومتدنية التنافسية.وقد جاء ترتيب الدول العربية الثلاث في مجموعة الدول عالية التنافسية واحتلت تونس المرتبة الأولى في المؤشر الإفريقي للتنافسية،تلتها المغرب في المرتبة الخامسة،ثم مصر في المرتبة السادسة.اما في مؤشر تحسن وضع التنافسية فقد جاءت المغرب في المرتبة الثانية تلتها تونس في المرتبة السادسة،ثم مصر في المرتبة الثانية عشر.

12 –ومن خلال بعض المؤشرات الفرعية المتوفرة مثل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي أو نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي أو حصة استثمارات القطاع العام يتبين كبر هذا التدخل بالقياس إلى دول المقارنة،وعلى الرغم من التشوهات التي يحدثها بعض أوجه التدخل الحكومي،فان هناك مجالات في الإنفاق الحكومي قد تكون مواتية للتنافسية ان اتجهت إلى بنود التعليم والتدريب والبحث العلمي والصحة والبنية التحتية الأساسية والمعلوماتية ويمثل ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التكلفة احد المحاور المهمة في دعم القدرات التنافسية ورفع معدلات الكفاءة التقنية والتوظيفية في الاقتصاد..

13-لقد حقق العديد من الدول العربية زيادة في عدد السلع التي ربحت فيها أسواقا مقارنة بالسلع التي خسرت الأسواق، ولكن ما يبعث على القلق،إن بعض الزيادات تتوجه إلى أسواق آفلة أو سلع ينخفض الطلب العالمي النسبي عليها،مثل حالة الأردن ومصر،كما يمثل تراجع الحصة العربية في سلع يتزايد الطلب العالمي عليها فقدانا للفرصة،ونجد أمثلة من السعودية والسودان في هذه الوضعية.

14-قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2002

15- تم استخلاص معظم هذا النتائج من تحليل جدول مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية والدول المقارنة، ومن قراءة قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية في العالم العربي.

الملحـــــق

الجدول رقم(8): مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومكوناته

البلد	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	معدل تخفيض العملة	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
الجزائر	0.32	0.67	0.82	0.70	0.76	0.74	0.32	0.62
الأردن	0.49	0.76	0.91	0.61	0.98	0.68	0.14	0.65
الإمارات	0.40	0.46	0.93	0.84	1.00	0.44	0.11	0.61
البحرين	0.53	0.27	0.95	0.84	1.00	0.67	0.11	0.62
سعودية	0.41	0.35	0.95	0.59	1.00	0.58	0.11	0.64
السودان	0.53	0.21	0.37	0.56	0.39	0.73	0.47	0.63
الكويت	0.28	0.35	0.92	0.87	0.97	0.35	0.12	0.65
المغرب	0.41	0.29	0.92	0.65	0.88	0.70	0.15	0.64
اليمن	0.56	0.40	0.72	0.67	0.73	0.63	0.37	0.61
تونس	0.53	0.56	0.91	0.60	0.84	0.69	0.17	0.61
سوريا	0.58	0.51	0.89	0.70	1.00	0.64	0.11	0.62
عمان	0.59	0.14	0.96	0.62	1.00	0.60	0.11	0.64
قطر	0.44	0.18	0.93	0.65	1.00	0.60	0.11	0.64
لبنان	0.41	0.58	0.76	0.06	0.81	0.21	0.18	0.65
مصر	0.50	0.32	0.86	0.68	0.86	0.69	0.29	0.63
موريتانيا	0.46	0.25	0.89	0.61	0.81	0.82	0.23	0.54
تركيا	0.47	0.52	0.22	0.65	0.46	0.56	0.70	0.61
كوريا	0.64	0.89	0.90	0.70	0.87	0.93	0.14	0.65
ماليزيا	0.68	0.95	0.92	0.68	0.78	0.82	0.16	0.63

المصدر:تقرير التنافسية العربية 2003،ص.40

جدول رقم(9):تطور مؤشرات النمو في الدول العربية ودول المقارنة(%)

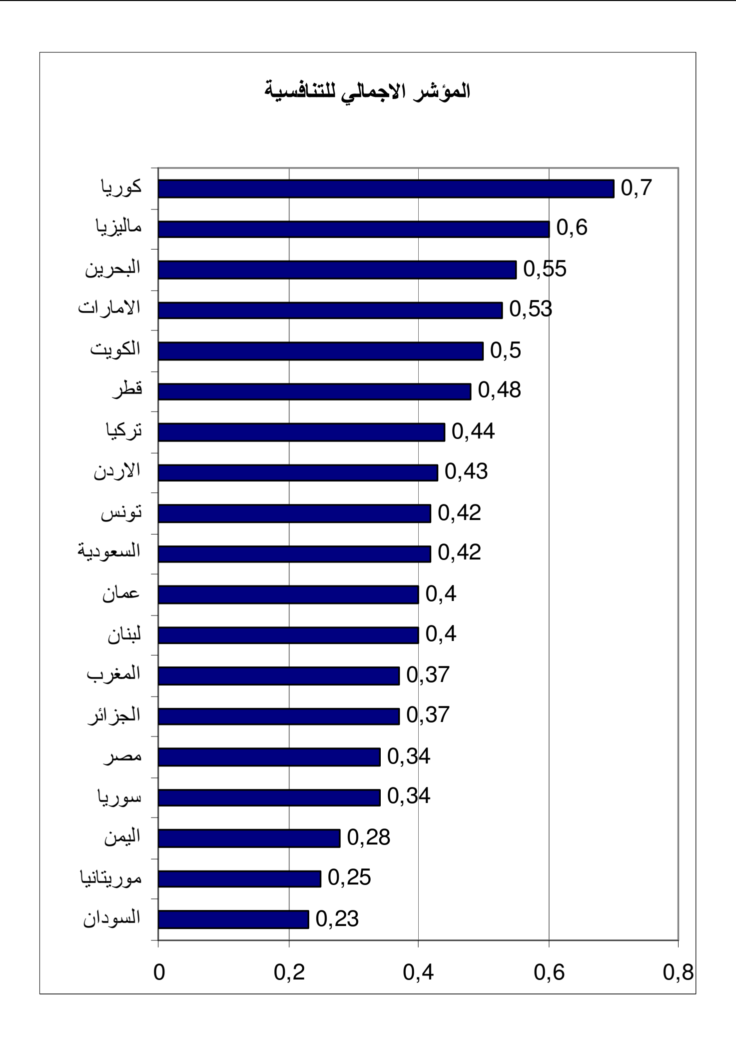
	نمو الناتج المحلي للفرد		معدل الاستثمار للناتج المحلي		معدل الادخار للناتج المحلي	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000
الجزائر	1.8-	0.9	29	24	27	44
البحرين	1.5	-	20	17	37	35
مصر	3.3	3.1	29	24	16	17
الأردن	2.7-	0.9	32	20	1	6-
الكويت	-	1.4-	18	11	4	37
لبنان	24.1	1.3-	18	18	64-	7-
ليبيا	_	_	_	_	_	_
موريتانيا	4.1-	1.6	20	29	5	16
المغرب	1.9	0.8-	25	24	19	18
عمان	4.2	_	13	_	35	-
قطر	_	_	_	_	_	_
السعودية	3.9	1.8	20	16	30	40
السودان	2.3-	6.4	18	15	-	15
سوريا	4.1	0.0	15	20	17	24
تونس	5.4	3.5	28	27	25	24
الامارات	8.7	_	20	_	45	_
اليمن	_	2.4	13	18	9	28
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3.7	2.2	25	20	23	30
الدول ذات الدخل المنخفض	1.0	2.3	24	20	21	10
العالم	1.0	2.6	24	22	24	12
ماليزيا	5.82	5.64	34	27	-	47
تركيا	6.86	5.79	24	25	-	18
كوريا	7.74	8.42	38	28	36	31

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الجدول رقم(10): مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية ودول المقارنة

	معدل البطالة (%)		معدل التضخم(%)		عجز الموازنة (%)[1، 2]		فائض الحساب الجاري (%)[1]		فروقات الفائدة (معدل الإقراض–معدل الإيداع)	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000
الجزائر	19,8	34	17	0	-4	20	2	17	_-	2,5
البحرين	/	15	1	-1	6	5	24	18	1	5,9
مصر	8,6	12	17	3	10	4	1	-1	7	8,8
الأردن	–	16	16	1	7	2	-6	1	2,2	4,8
الكويت	–	1,8	10	2	7	-11	21	39	–	6
لبنان	–	18	–	0	32	23	-55	-13	23,1	6,9
ليبيا	–	30	–		–	–	–	–	1,5	4
موريتانيا	–	21	7	3	4	-3	-1	2	5	–
المغرب	15,8	23	7	2	4	1	-1	2	0,5	8
عمان	–	–	–	-1	-3	2	10	17	1,4	2,4
قطر	–	2,7	3	2	-2	-1	4	33	3,5	–
السعودية	–	–	2	-1	6	-4	-4	9		–
السودان	–	18,7	65	16	5	1	-3	-4		–
سوريا	–	20	19	0	-1	6	13	6	5	5
تونس	–	15,6	7	3	10	3	-4	-4		–
الإمارات	–		–	1	6	3	24	18		–
اليمن	–	30	–	11	11	-10	8	13		-
ماليزيا	5,1	3	2,6	1,5	-2	–	-2	9,4	1,3	3,4
تركيا	8	8,3	60	55	-3	-11	-2	-5	–	–
كوريا	2,4	4,1	9	2	-1	–	-1	3	0	0,6

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي،مؤشرات التنمية في العالم،2002(1):نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (2):القيم السالبة تعني فائض)


المؤشر الاجمالي للتنافسية
كوريا 0,7
ماليزيا 0,6
البحرين 0,55
الامارات 0,53
الكويت 0,5
قطر 0,48
تركيا 0,44
الاردن 0,43
تونس 0,42
السعودية 0,42
عمان 0,4
لبنان 0,4
المغرب 0,37
الجزائر 0,37
مصر 0,34
سوريا 0,34
اليمن 0,28
موريتانيا 0,25
السودان 0,23
0
0,2
0,4
0,6
0,8